مؤتمر "ما بعد قمة باريس ٢١: سياسات التكييف في منطقة المتوسط"

في ١٥ آذار ، نظمت المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية في وزارة الطاقة والمياه مؤتمرا بعنوان «ما بعد قمة باريس ٢١: سياسات التكييف في منطقة المتوسط»، برعاية الوزير ارتيور نظريان، وبالتعاون مع وزارة البيئة، المكتب الدولي للمياه، شبكة الاحواض العالمية والمتوسطية، الاسكوا، المركز اللبناني لحفظ الطاقة والمركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وذلك في فندق «لو رويال» - ضبيه.

قمير

وألقى المدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمير كلمة أكد فيها «أهمية هذه المبادرة التي تشكل جزءا من سياسات التكيف بعد قمة باريس الـ ٢١ من اجل المتوسط بشكل عام وعلى وجه التحديد لبلدان الشرق الاوسط، نتيجة لعضويتهم في اعلان باريس ميثاق باريس للاحواض العابرة للحدود والاتفاق الذي تم التوقيع عليه في ٢ كانون الاول ٢٠١٥ بين كل من وزير الطاقة والمياه ارتيور نظريان ووزير البيئة والطاقة في فرنسا سيغولين رويال، وما تضمنه ميثاق باريس من ادارة الاحواض وانشاء وكالات واجهزة للاحواض في لبنان.

وقال: «ان الهدف من هذا المؤتمر هو التفكير سويا مع الخبراء في كل القضايا التي تهددنا والعمل الذي يجب القيام به بالتعاون مع الخبرات العلمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من جميع القوى الفاعلة في الشرق الاوسط شبابا ونساء، وخصوصاً الارادة السياسية من خلال السعي الى تضافر الجهود من اجل اتخاذ اجراءات متضافرة لتحقيق التنمية المستدامة ولضمان السلام والامن والرفاه للاجيال المقبلة في ظل التحديات الكثيرة الموجودة.

وأعلن أن «مناقشات هذا المؤتمر سترسل الى أمانات قمة الـ ٢١ و٢٢ في كل من باريس ومراكش (المغرب) للاستفادة منها من اجل اخذ الاجراءات ذات الاولوية لتنفيذها».

مجدلاني

من جهتها، اشارت مديرة ادارة سياسات التنمية المستدامة في الاسكوا رلى مجدلاني الى أن «الدول تسعى الى تنفيذ هذه الاتفاقية عبر تعهدات خفض انبعاثات غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري واجراءات تكيف وطنية متعددة»، لافتة الى أنه «في ضوء هذه التحديات المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ على المنطقة العربية، تقوم ادارة سياسات التنمية المستدامة في الاسكوا وفق المهام المناطة بها بتنفيذ عدد من البرامج ذات العلاقة بتغير المناخ».

وأوضحت أنه «في مجال الطاقة تهتم الاسكوا ببرامج تحسين كفاءة الطاقة وتعزيز انشطة ومشاريع الطاقة المتجددة بهدف الحد من الانبعاثات والتخفيف من آثار التغير المناخي، كما تقوم بوضع دراسات للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءتها في اطار تنفيذ السياسات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر. ويبرز ذلك بالتالي في اهتمام الاسكوا بتحقيق الترابط والتناغم بين الاتفاقية الجديدة حول تغير المناخ والمسارات والمفاوضات الاممية الدولية الاخرى مثل خطة التنمية المستدامة ٢٠٠٠، بما تتضمنه من اهداف التنمية «SDGs» والمفاوضات الدولية حول تمويل التنمية، ومبادرة الامين العام للامم المتحدة التي تهدف الى تأمين الوصول الى خدمات الطاقة الحديثة، ومضاعفة التحسين في كفاءة الطاقة ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في الخليط العالمي للطاقة بحلول العام ٢٠٣٠».

صياح

بدوره، قال ممثل وزير البيئة محمد المشنوق غسان صياح: «ان الارقام التي نشرتها وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقرير جديد حول التداعيات الاقتصادية للتغير المناخ على لبنان، تصرخ عاليا في وجهنا وتحاول ان تضيء على المستقبل الذي ينتظر الانسان ان لم نباشر بمكافحة هذه الظاهرة فورا. فبحسب **التقرير قد تصل كلفة الاضرار التي يلحقها تغير المناخ بالاقتصاد اللبناني الى حوالي ١٧ مليار دولار في عام ٢٠٤٠ اذا لم يتخذ العالم تدابير سريعة وجدية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة على الفور. وستحمل الحكومة اللبنانية والاسر اللبنانية هذه الاعباء الاقتصادية عبر تراجع الانتاجية والاستدامة في القطاعات المختلفة، على سبيل المثال ان انخفاض توفر المياه للري والاستخدام المنزلي والصناعي سيكلف الاقتصاد اللبناني ٢١ مليون دولار في العام ٢٠٢٠ وتصل الى الكلفة الى ٣٢٠ مليون دولار في العام ٢٠٤٠**. اننا ندفع اليوم فاتورة عالية جراء آثار تغير المناخ».

وتابع: «لحسن الحظ افسح مؤتمر الاطراف الـ ٢١ حول تغير المناخ الذي عقد في باريس في نهاية العام الماضي، المجال امام لبنان وجميع الدول لتفادي هذه التداعيات الاقتصادية التي لا يمكن لاي اقتصاد في العالم مهما كان قويا ومرنا، ان يتحملها ويصمد في وجهها، الشرط الوحيد العمل الجدي بدءا من الامن. وهذا ما تقوم به وزارة البيئة بصفتها المنسق الوطني لاتفاقية الامم المتحدة حول تغير المناخ بالتعاون مع جميع الوزارات المعنية وفي طليعتها وزارة الطاقة والمياه التي نشكرها على هذه المبادرة التي تجمعنا اليوم، فقد بدأت منذ العام الماضي الجهود الوطنية المكثفة لتطوير خطة عمل مناخية تزيد من مرونة لبنان لتفادي الاثار الاقتصادية السلبية ويحتل قطاع المياه مكانا اساسيا في هذه الخطة وتساهم في الجهود الدولية لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل اساسي من قطاع الطاقة وهذه الخطوة هي الزامية لكل دولة بموجب اتفاقية باريس الجديدة حول تغير المناخ».

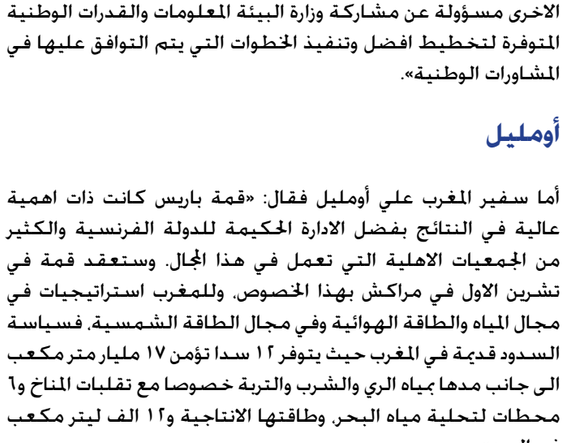

وأردف: «ان وزارة البيئة على كامل الاستعداد للعمل مع جميع الشركاء لزيادة قدرة الجميع على التكيف، وإن كانت وزارة البيئة هي المسؤول الاول عن التخطيط وتنسيق الجهود في مجال تغير المناخ فإن الوزارات الاخرى مسؤولة عن مشاركة وزارة البيئة المعلومات والقدرات الوطنية المتوفرة لتخطيط افضل وتنفيذ الخطوات التي يتم التوافق عليها في المشاورات الوطنية».

أومليل

أما سفير المغرب علي أومليل فقال: «قمة باريس كانت ذات اهمية عالية في النتائج بفضل الادارة الحكيمة للدولة الفرنسية والكثير من الجمعيات الاهلية التي تعمل في هذا المجال. وستعقد قمة في تشرين الاول في مراكش بهذا الخصوص، وللمغرب استراتيجيات في مجال المياه والطاقة الهوائية وفي مجال الطاقة الشمسية، فسياسة السدود قديمة في المغرب حيث يتوفر ١٢ سدا تؤمن ١٧ مليار متر مكعب الى جانب مدها بمياه الري والشرب والتربة خصوصا مع تقلبات المناخ و٦ محطات لتحلية مياه البحر، وطاقتها الانتاجية و١٢ الف ليتر مكعب في اليوم».

لاسن

وأكدت رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفيرة كريستينا لاسن ان «كل الازمات تؤثر على اوروبا ولبنان على حد سواء»، لافتة الى ان «المؤتمر في باريس جاء نتيجة الكثير من المفاوضات وهو يشكل سابقة واتفاقية ملزمة لكل دول العالم».واعتبرت أن «اسهامات لبنان في مؤتمر باريس كان بداية جيدة وتشكل الخطوة الاولى في ترجمة هذه الطموحات من اجل التخفيف من تداعيات تغير المناخ».

بون

من جهته، قال سفير فرنسا ايمانويل بون: «ان اتفاق باريس كان تاريخيا وشكل مرحلة مهمة في عملية التقدم في مجال التنمية الشاملة، ومن الواجب تحويله كي يصبح عمليا قابلا للتطبيق. لذلك نود ان نحشد جهودنا بعد ان خلق مؤتمر باريس جهازا للتكيف مع التغير المناخي من اجل ايجاد توازن في ما يتعلق بالتضامن والتفاعل على المستوى العالمي من منظار الحد من الغازات الدفيئة، بعد ان اعترف العالم بالخسائر الناجمة عن التغير المناخي. وما يزيد المشاكل وجود النازحين وارتفاع الحرارة وتأثيرها على المستوى الاقتصادي في المتوسط في ظل بيئة متميزة ولكن هشة، والتغير المناخي يؤدي الى عدم استقرار ونقص في المياه وهجرة وازدياد للنزاع بين الشعوب».

نظريان

بدوره، قال نظريان: « لعل التحدي الأبرز الذي يواجهنا في هذا المجال هو تحديد الأحواض الدولية بدقة للحد من النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول التي لديها مياه مشتركة، وحيث أن لبنان لديه أحواض مشتركة (حوض العاصي والنهر الكبير الجنوبي والحاصباني/الوزاني) مما يستلزم استخدام الوسائل التقنية الحديثة واستخدام نظم المعلومات الجغرافية بالاضافة الى استخدام أدوات مساعدة في دعم اتخاذ القرار من أجل وضع استراتيجيات موثوقة بالنسبة للأحواض العابرة للحدود. وهذا ما نأمل الوصول اليه من خلال تبادل الخبرات وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتوفرة لدى الدول الرائدة في هذا المجال».

أضاف: «إن تطبيق إعلان باريس يتطلب منا جميعا الكثير من الجهود والأهم من ذلك عقد العزم على تبنيه وتفعيله من قبل السلطة السياسية. لقد أرادات وزارة الطاقة والمياه أن تتطرق في هذه الندوة الى مسائل حيوية أساسية تتمحور حول: المياه، البيئة والنفايات، الطاقة ومنها الطاقة المتجددة، كلها في إطار الأخلاقيات التي تحتم علينا المحافظة على مستقبل الأجيال القادمة ليعيشوا في بيئة آمنة ونظيفة. وهذه الخطوات تبدأ منكم، أنتم أصحاب الخبرة العالية في هذا المجال، الذين تعملون وتبحثون عن الأفضل لأوطانكم وهذه الندوة خير دليل على تطلعاتكم المستقبلية لخير لبنان والوطن العربي.

وختم: «نتمنى عليكم وعلى فرنسا مواكبة لبنان لتطبيق إعلان باريس، ونحن على ثقة تامة بأن ما بدأت به فرنسا في هذا السياق سيستكمله المغرب العربي الشقيق بحكم انتقال الرئاسة في الدورة المقبلة من فرنسا الى المغرب، حيث أن الـ Cop٢٢ سوف تنعقد في الفترة الممتدة من ٧ الى ١٨ نوفمبر في مراكش وسوف يكون لنا تعاون وثيق على هذا الصعيد».